



## ما الفرق الذي تحدثه السياسات الخارجية النسوية في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات؟

مقدمة عن العلاقة بين السياسات الخارجية النسوية، والسياسات التنموية النسوية، والاستراتيجيات الدولية للنوع الاجتماعي، والعنف ضد النساء والفتيات

## ما الذي ينجح في منع العنف ضد النساء والفتيات: التأثير على نطاق واسع

مبادرة مدتها سبع سنوات ممولة من قبل مكتب الشؤون الخارجية والكونولث والتنمية في المملكة المتحدة (FCDO) لزيادة نطاق الوقاية المستندة إلى الأدلة والممارسات الموجهة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. سيستثمر البرنامج مبلغ 67.5 مليون جنيه إسترليني للوقاية والمساهمة في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) من خلال:

- تصميم وتنفيذ وتقييم مجموعة من النهج بشكل منهجي لتوسيع جهود الوقاية من العنف، وتحويل أدلة إثبات المفهوم إلى برامج واستراتيجيات قوية وعالية النطاق.
- تصميم واختبار نهج جديدة قائمة على النظرية للوقاية من العنف (الابتكار)
- تعزيز القدرة والقدرة على المدى الطويل لتنفيذ برامج وقاية من العنف متطورة وقائمة على الأدلة عبر المنح المقدمة في البرنامج، وحكومة المملكة المتحدة (بشكل أساسي مكتب الشؤون الخارجية والكونولث والتنمية)، وحكومات البلدان النامية.
- استخدام الأدلة للتأثير على استجابة عالمية أكثر فعالية وموسعة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

نُشر في يوليو ٢٠٢٣

© برنامج ما الذي ينجح ٢. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو غير ذلك، دون الإشارة الكاملة للمصدر.

صورة الغلاف: العلاج بالفن لإنهاء العنف ضد النساء في المنيا. شاركت خمس وعشرون امرأة في هذه الجلسة. © إنتاجات أوت

التصميم: D.R. ink

## مسرد المصطلحات

لجنة المساعدة الإنمائية	DAC
مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية	FCDO
السياسة الإنمائية النسوية	FDP
السياسة الخارجية النسوية	FFP
تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية - ختان الإناث	FGM
العنف القائم على النوع الاجتماعي	GBV
منتدى المساواة بين الأجيال	GEF
منظمة العمل الدولية	ILO
منظمة غير حكومية دولية	INGO
مجتمع الميم	LGBTQI+
الخطة الوطنية للعمل	NAP
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
أهداف التنمية المستدامة	SDG
العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي	SGBV
حقوق الصحة الجنسية والإنجابية	SRHR
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	UNSCR
العنف ضد النساء والفتيات	VAWG
النساء والسلام والأمن	WPS
منظمة حقوق المرأة	WRO



اتحاد نساء سوكمبيوس. تنظر منظمة CARE الشريكة، لاتحاد نساء سوكمبيوس فيرجينيا زوزايا وأمبارو بيناهيريرا، إلى القطع المطرزة والمُنْتَجة في ورش العلاج بالفن المختلفة في "بويرتا فيوليتا"، وهو مكان يقدم رعاية مجانية للنناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. © أنا ماريا بويترون/CARE

## ملخص

لقد أصبحت السياسات الخارجية النسوية (FFPs)، والسياسات الإنمائية النسوية (FDPs)، والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين شائعة بشكل متزايد منذ أن أطلقت السويد أول سياسة خارجية نسوية في العالم في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واحد للسياسات الخارجية النسوية أو السياسات الإنمائية النسوية واعتماد نهجيات مختلفة، فإنها بشكل عام تعني أن تتخذ الحكومات نهجًا نسويًا صريحًا في السياسة الخارجية، والتنمية، و/أو الدبلوماسية. منذ عام ٢٠١٤، استمر عدد البلدان التي لديها سياسات خارجية نسوية أو سياسات إنمائية نسوية في النمو، بينما أطلقت دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة سياسات تركز على دعم حقوق النساء والفتيات والمجموعات المهمشة على الصعيد الدولي.

في عام ٢٠٢٣، في منتصف مسار أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لا يزال العالم بعيدًا بشكل قاطع عن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)، على الرغم من أن العنف ضد النساء والفتيات يُعتبر حاجزًا أساسيًا لتحقيق غالبية أهداف التنمية المستدامة. لذلك، تُعد السياسات الخارجية النسوية (FFPs)، والسياسات الإنمائية النسوية (FDPs)، والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أدوات ضرورية للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له في جميع السياقات والقطاعات والأنظمة. من الضروري أن تتجاوز هذه الاستراتيجيات الخطاب السياسي لتخلق تغييرًا منهجيًا ومستدامًا في حياة النساء والفتيات. ومع ذلك، هناك تحليل محدود حول كيفية معالجة الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له في السياسات الخارجية النسوية والاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الحالية، أو ما يعنيه ذلك عمليًا.

يوفر هذا الملخص مقدمة حول العلاقة بين السياسات الخارجية النسوية، والسياسات الإنمائية النسوية، والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات. يُلخّص الإطار والتعهدات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في مجموعة من السياسات الخارجية النسوية، والسياسات الإنمائية النسوية، والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويبحث فيما يعنيه ذلك بالنسبة لعمل الوقاية والاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات. كما يناقش ما هو مفقود في السياسات الحالية وتنفيذها حتى الآن، ويقدم توصيات للمانحين وصناع السياسات. يستند هذا الملخص إلى تحليل السياسات ذات الصلة والأدلة، والمقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من منظمات حقوق المرأة (WROS)، والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs)، والمنظمات متعددة الأطراف، والباحثين الذين يركزون على العنف ضد النساء والفتيات (يشار إليهم بـ "أصحاب المصلحة" طوال النص). وهو موجه كنقطة انطلاق لمزيد من المناقشات حول ما قد يبدو عليه الجهد الفعال لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في السياسات الخارجية النسوية والاستراتيجيات الدولية للمساواة بين الجنسين.

يخلص الملخص إلى أن السياسات الخارجية النسوية، والسياسات الإنمائية النسوية، والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين يمكن أن تكون عوامل مؤثرة في تسريع التقدم في الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له. غالبًا ما تتضمن هذه السياسات التزامات بزيادة التمويل من أجل المساواة بين الجنسين ومنظمات حقوق المرأة، ويمكنها جلب الإرادة السياسية العالية والمشاركة في العمل من أجل المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، لكي تحقق هذه السياسات إمكاناتها، يجب تنفيذها بطريقة تزيد من الموارد للنهج التحولية القائمة على الأدلة للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له، والتي تركز على احتياجات وأصوات النساء والفتيات. بالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام كافة أدوات السياسة الخارجية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات. هناك أيضًا فرص أكبر لمتابعة ومحاسبة تأثير هذه السياسات، ومشاركة الأدلة والتعلم بين السياقات التي يتم تنفيذها فيها.

# التزامات السياسة الخارجية النسوية والسياسة الإنمائية النسوية والاستراتيجية الدولية للمساواة بين الجنسين بشأن العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)

## سياسة المساعدة الدولية النسوية في كندا

أطلقت كندا سياستها للمساعدة الدولية النسوية في عام ٢٠١٧. وتعمد الالتزامات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV) بشكل أساسي على مجال العمل الرئيسي: "المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات"، بما في ذلك "التعامل مع المعدلات غير المقبولة للعنف القائم على النوع الاجتماعي" من خلال "النهج الشاملة" بالإضافة إلى الدعم لمنظمات حقوق المرأة (WROs) مبلغ ١٥٠ مليون دولار كندي على مدى 5 سنوات لبرنامج "صوت وقيادة النساء"، ومساهمة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار كندي لصندوق المساواة، بالإضافة إلى الالتزام بالبرمجة المستندة إلى الأدلة. يتم الإشارة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر مجالات العمل الـ ٥ المتبقية في السياسة، بما في ذلك: ٦٥٠ مليون دولار كندي لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية (SRHR)، دعم الوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالمدارس؛ تعزيز الوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية؛ تحسين الوصول إلى العدالة للنساء والفتيات؛ وتدريب الشرطة للاستجابة بشكل أفضل للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

## سياسة كولومبيا الخارجية النسوية (القادمة)

أعلنت كولومبيا عن خططها لتطوير سياسة خارجية نسوية في مارس ٢٠٢٣، تماشيًا مع التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف ٥. وقد أشارت الحكومة الكولومبية إلى أن السياسة الخارجية النسوية ستكون موجهة بثلاثة مبادئ: السلمية، بما يتماشى مع اتفاق السلام الكولومبي؛ التقاطعية، من خلال الاعتراف بأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز؛ وأخيرًا ستكون سياسة تشاركية، من خلال تشجيع النساء على المشاركة النشطة في عمليات اتخاذ القرار في المجالات العامة والخاصة. الأهداف الرئيسية للسياسة ستكون "تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، والمشاركة السياسية للنساء في جميع تنوعهن، فضلاً عن احترام حقوقهن الإنسانية، بما في ذلك حقوق الفئات السكانية الضعيفة مثل الأشخاص من مجتمع الميم والأقليات العرقية، من خلال دمج النهج المحوري الموجه نحو النوع الاجتماعي". من خلال سياستها الخارجية النسوية، أظهرت كولومبيا التزامًا بـ "تعزيز الفحص النقدي للاختلالات والأدوار والأعراف الاجتماعية والديناميكيات والنماذج النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي"، و"الاعتراف وتعزيز الأعراف الإيجابية التي تدعم المساواة وتهيئة بيئات تمكينية للنساء والفتيات".

## استراتيجية فرنسا الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، ٢٠١٨-٢٠٢٢

تحدد استراتيجية فرنسا للمساواة بين الجنسين ثلاثة مبادئ توجيهية: "شاملة"، "مبنية على الحقوق"، وأخذ "نهج قائم على النوع الاجتماعي". واحدة من أولويات القطاعات الخمسة هي "ضمان الوصول الحر والمتساوي للنساء والفتيات إلى الحقوق والعدالة وحمايتهن من جميع أشكال العنف". وتشمل الأهداف "مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات"؛ التركيز على إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (FGM)؛ الاعتراف السياسي بالقتل على أساس الجنس؛ دعم الحقوق المتساوية في نظام العدالة؛ وحماية الأشخاص العاملين في مكافحة العنف. كما يتم الإشارة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأولوية القطاعية الخاصة بالتعليم (من خلال القضاء على العوامل التي تمنع الفتيات من إتمام دراستهن، مثل الزواج المبكر، الحمل المبكر، والعنف المرتبط بالمدارس)؛ وفي العمل المتعلق بالنساء والسلام والأمن (من خلال "حماية حقوق النساء ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزاع وما بعد النزاع"). لا يتم الإشارة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في إطار المساءلة في الاستراتيجية.

## "تشكيل السياسة الخارجية النسوية في ألمانيا - إرشادات وزارة الخارجية الفيدرالية"

نشرت ألمانيا سياستها الخارجية النسوية في مارس ٢٠٢٣. تتضمن السياسة ١٠ إرشادات، مع الإشارة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل أساسي في الإرشاد الأول حول "السلام والأمن"، الذي يتعهد بـ "مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة" و"دعم الناجيات من الجرائم العنيفة ومحاكمة الجناة". كما يتم الإشارة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في الإرشاد الثاني، حول "المساعدات الإنسانية" (حيث يتم الإشارة إلى مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي كجزء من المساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين على المدى الطويل، جنبًا إلى جنب مع التزام ألمانيا بمبلغ ١٥ مليون يورو منذ ٢٠٢٢ لدعم اليونيسيف للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ و٨ منظمات حقوق المرأة لتقديم خدمات نفسية وطبية)؛ الإرشاد الثالث، حول "حقوق الإنسان" (من خلال معارضة التخلي عن السياسات الدولية مثل اتفاقية اسطنبول، والعمل على منع والاستجابة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في إثيوبيا وسيراليون، والبيانات العامة والفعاليات لمكافحة العنف ضد الأشخاص من مجتمع الميم)؛ والإرشاد الرابع، حول "الدبلوماسية المناخية وسياسة الطاقة الخارجية" (الاعتراف بضعف النساء أمام العنف الجنسي نتيجة التغير المناخي).

## سياسة المكسيك الخارجية النسوية ٢٠٢٠-٢٠٢٤

كانت المكسيك أول دولة في الجنوب العالمي تطلق سياسة خارجية نسوية صريحة. مؤطره في مبادئ حقوق الإنسان، تتضمن السياسة ٥ مبادئ، بما في ذلك "مكافحة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك داخل الوزارة" والالتزام بـ "ممارسة النسوية التقاطعية". يرتبط تركيز السياسة على العنف القائم على النوع الاجتماعي بعدد من الأنشطة، بما في ذلك إطلاق مبادرة "سبوت لايت" المكسيك لمكافحة القتل على أساس الجنس داخليًا (بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي)؛ اعتماد شهادة على "المساواة في العمل وعدم التمييز" من قبل وزارة الخارجية المكسيكية بهدف الحصول على شهادة لجميع موظفي الوزارة (تتطلب الشهادة تدريبًا في قضايا النوع الاجتماعي وزيادة الوعي حول منع، ومعالجة، ومعاينة التحرش الجنسي)؛ وقيادة المكسيك المشتركة (مع كندا) لمنندى المساواة بين الأجيال. كما صادقت المكسيك على الاتفاقية رقم ١٩٠ لمنظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش في مكان العمل، التي ستدخل حيز التنفيذ في ٢٠٢٣.

## هولندا - 2023 (القادم)

أعلنت وزارة الشؤون الخارجية الهولندية عن قرارها بـ "اتباع سياسة خارجية نسوية" في عام ٢٠٢٢، بناءً على "الأربع R's" للحقوق (حماية حقوق النساء، بما في ذلك الحق في العيش بدون عنف)، التمثيل (في صنع السياسات وتنفيذها)، الموارد (ضمان الاستفادة النساء من الأموال)، وفحص الواقع (حول ما إذا كانت هناك نتائج سلبية غير مقصودة للنساء نتيجة للتفاعل أو البرمجة). سيتم إصدار مزيد من التفاصيل حول السياسة الخارجية النسوية، مع مساهمات من جلسات استشارية واسعة، في صيف ٢٠٢٣. من خلال أنشطتها بين مايو ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، شملت أفعال هولندا حول العنف القائم على النوع الاجتماعي تنظيم "مؤتمر المساءلة بشأن أوكرانيا" في لاهاي (كان أحد المواضيع الرئيسية هو معالجة العنف الجنسي في النزاع، بما في ذلك الخطوات المتخذة لإنهاء الإفلات من العقاب للعنف القائم على النوع الاجتماعي كجريمة حرب)، وبدء حزمة من العقوبات الأوروبية ضد الأفراد والمنظمات المسؤولين عن العنف الجنسي والانتهاكات الواسعة لحقوق النساء.

## سياسة إسبانيا الخارجية النسوية: تعزيز المساواة بين الجنسين في العمل الخارجي لإسبانيا

بعد العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) أحد أولويات إسبانيا الأربعة في سياستها الخارجية النسوية لعام ٢٠٢١. تشمل مجالات العمل المعلنة: تأكيد التزام إسبانيا باتفاقية اسطنبول، بما في ذلك من خلال الفعاليات العامة والأنشطة الترويجية وتعزيز تصديقها من قبل دول أوروبية أخرى؛ المشاركة في مجموعة الأصدقاء التابعة للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، ومجموعة العمل المعنية بالعنف ضد النساء؛ توقيع مذكرات تفاهم ثنائية للتعاون في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ مكافحة الإفلات من العقاب ضد العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال المحاكم الدولية والعقوبات؛ ومساعدة ضحايا العنف الإيبان في الخارج. من خلال اتفاق إطار عمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، دعمت إسبانيا مبادرات تشمل البرنامج العالمي المشترك حول الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف، وبرنامج "نحن نقرر" لتعزيز السياسات الخاصة بالاندماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي والوقاية من العنف الجنسي في الفئات الضعيفة. لا يتم الإشارة إلى العنف ضد النساء والفتيات في مجالات العمل الأربعة المتبقية في إسبانيا، باستثناء "النساء، السلام والأمن".

## استراتيجية المملكة المتحدة "النساء والفتيات الدولية ٢٠٢٣-٢٠٣٠"

استراتيجية المملكة المتحدة للنساء والفتيات ليست سياسة نسوية صريحة، ولكنها تحدد رؤية المملكة المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الخارج. تقدم ثلاثة مواضيع ذات أولوية مترابطة – "E's" ٣ وهي: تعليم الفتيات، تمكين النساء والفتيات ودعم صحتهم وحقوقهن، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي. ضمن موضوع "إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي"، تركز الاستراتيجية على تعزيز البرمجة المستندة إلى الأدلة للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، بما في ذلك في السياقات الإنسانية (مع الإشارة إلى برنامجها الرائد "ما الذي يعمل للوقاية من العنف: التأثير على نطاق واسع")؛ تعزيز أصوات وقيادة منظمات النساء والشباب والناجيات؛ حماية الإطار التنظيمي العالمي لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك من خلال تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190؛ وتعزيز المساحات الآمنة والشاملة عبر الإنترنت والرقمية للنساء والفتيات..

## سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للولايات المتحدة لعام ٢٠٢٣

لم تطور الولايات المتحدة سياسة خارجية نسوية صريحة. ومع ذلك، تحدد سياسة المساواة بين الجنسين لديها – جنبًا إلى جنب مع استراتيجيتها لعام ٢٠٢١ للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له على المستوى العالمي لعام ٢٠٢٢ – طموحات البلاد حول المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV). السعي للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من آثاره الضارة" هو أحد الأهداف الاستراتيجية الأربعة. يُعد العنف القائم على النوع الاجتماعي أحد القطاعات الـ ١٤ ذات الأولوية، وموضوعًا عابرًا للقطاعات. لا تتضمن لمحات القطاعات التزامات ملموسة، بل تعرف التحديات التي تواجهها وتوضح النهج الواعدة للتغيير. في لمحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، يتضمن هذا: خدمات استجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي تتمحور حول الناجيات بجودة عالية؛ تدخلات هيكلية لإنشاء وتنفيذ وتطبيق القوانين وتحويل الأعراف والمعتقدات الضارة؛ تقليل قبول العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الأعراف المساواة بين الجنسين على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي والمؤسسي؛ ومشاركة المؤثرين المحليين من النساء ومنظمات حقوق المرأة (WROS)، والرجال والفتيات لتحقيق التغيير التحولي.



جوزي أويزيمانا هي مزارعة تبلغ من العمر 28 عامًا. منذ انضمامها إلى برنامج كل صوت مهم، تعلمت عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكيفية التصدي له، والدعوة لإيجاد حلول بالتعاون مع المعنيين، ومعرفة معنى القيادة في المجتمع. ونتيجة لذلك، أصبحت ممثلة رئيسية لمجموعة شبابية تدافع مع الحكومة. © بيتر كاتون

## تقييم تأثيرات برامج السياسة الخارجية النسوية، والسياسة الإنمائية النسوية واستراتيجيات المساواة بين الجنسين ذات الصلة على توجيه الموارد وتعبئة الجهود لمنع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له

### الالتزامات بزيادة التمويل للمساواة بين الجنسين

تشمل استراتيجيات النوع الاجتماعي الدولية المتعلقة بـ **السياسات الخارجية النسوية (FFPs)** والسياسات التنموية النسوية (FDPs) التزامات مهمة لزيادة حجم المساعدات الإنمائية الثنائية الخارجية التي تركز على النوع الاجتماعي، والتي تعتبر ضرورية لزيادة الموارد لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. من بين دول لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)، تضاعفت المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) التي تركز بشكل أساسي أو كبير على النوع الاجتماعي من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠، حيث بلغت ٢٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، كنسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل عام، لا تزال منخفضة. في عام ٢٠٢١، لم يتضمن ٥٦% من المساعدات الإنمائية الرسمية المفوضة أي تركيز على النوع الاجتماعي. بينما تضاعفت الالتزامات التي تم تحديدها فقط كأولوية رئيسية تقريباً من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠، إلا أنها في ذروتها لم تمثل سوى ١٢% من التزامات المساعدات التي تركز على النوع الاجتماعي، وانخفضت إلى ما دون ١١% في عام ٢٠٢١. هناك دليل على أن السياسات الخارجية النسوية (FFPs)، والسياسات التنموية النسوية (FDPs) والاستراتيجيات الدولية يمكن أن تشمل زيادة الأموال الموجهة بشكل مباشر أو غير مباشر نحو منع العنف ضد النساء والفتيات واستجابة له – على سبيل المثال، استثمار كندا بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار لبرامج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على مدى ٣ سنوات (ثلاثة أضعاف إنفاقها السابق)، وبرنامج العمل الجماعي للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الولايات المتحدة (CARE-GBV) نظرًا لأن غالبية برامج السياسة الخارجية النسوية (FFPs) والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي قد نُشرت منذ عام ٢٠٢٠ فصاعدًا، فمن المحتمل أن يكون من المبكر جدًا تحديد التأثير العام على مستويات المساعدات الموجهة نحو النوع الاجتماعي. ومع ذلك، تظل هذه التزامات سياسية مهمة يجب الالتزام بها تجاه المانحين.

### زيادة التمويل وتعزيز عمل منظمات حقوق المرأة، ولكن هناك حاجة لمزيد من المجال لتوسيع نطاق الشراكات النوعية بشكل منهجي.

غالبًا ما يصاحب الإعلان عن سياسة خارجية نسوية (FFP)، أو سياسة تنموية نسوية (FDP)، أو استراتيجية نوع اجتماعي دولية زيادة في آليات التمويل لدعم البرامج التي تنفذها منظمات حقوق المرأة (WROS). تمويل المنظمات النسائية والحركات النسوية قد يكون له تأثيرات كبيرة على تقليل العنف ضد النساء والفتيات، حيث يظهر الدليل أن الحركات النسوية أو النسائية المستقلة والقوية يمكن أن تلعب دوراً مهماً. دور كبير في معالجة العنف ضد النساء والفتيات. تشمل أمثلة هذه الصناديق صندوق المساواة في كندا، وآليات تمويل فرص القيادة للنساء أو آفي هولندا، وصندوق دعم المنظمات النسوية في حالات الطوارئ في فرنسا، ومكون المنح "ما الذي يعمل لمنع العنف" في المملكة المتحدة. وصف أحد أصحاب المصلحة الاتجاه الإيجابي لبرامج التمويل الشخصي، وبرنامج التمويل التنموي، والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تعكس الوعي بالحاجة إلى إشراك وتعزيز عمل منظمات حقوق المرأة (WROS)، وكيف أن هذا ملحوظ في الاستراتيجية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالسياسات السابقة. هناك أيضًا أمثلة على المانحين الذين يستثمرون في آليات التمويل القائمة لمنظمات حقوق المرأة، لدعمها وتنميتها بدلاً من إنشاء مبادرات جديدة، على سبيل المثال قامت المملكة المتحدة بالاستثمار في صندوق المساواة ومع ذلك، لا يزال الدعم والارتقاء بمنظمات حقوق المرأة محدودًا، بسبب قلة اهتمام المانحين بالتعامل مع المنظمات الأصغر أو الأقل تنظيمًا، وميول المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOS) إلى التنافس على التمويل الذي يمكن أن يكون متاحًا لمنظمات حقوق المرأة. على الرغم من توفر الإرشادات حول الطرق التي يمكن للمانحين الأكبر استخدامها.

يمكن أن تشارك وتمكن منظمات حقوق المرأة بشكل فعال، لكن أنظمة المانحين تستمر في طلب مستوى من العناية الواجبة، ومتطلبات الإبلاغ، (دليل) على قدرة إدارة الأموال التي لا يمكن الوصول إليها من قبل غالبية منظمات حقوق المرأة، بينما تفشل أيضًا في توفير تمويل أساسي مرن وطويل الأجل. على سبيل المثال، أشار أصحاب المصلحة من أفغانستان إلى أن الخطاب حول التضامن مع الحركات النسوية العالمية لم يتوافق مع الدعم العملي من المانحين للمنظمات النسائية في أفغانستان منذ استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس ٢٠٢١. تستمر المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOS) في تلقي تمويل مفتوح، ولكنه غير متاح للمنظمات النسائية الأصغر.

على هذا النحو، بينما يوجد دليل على أن تطوير استراتيجية FFP أو استراتيجية نوع اجتماعي ذات صلة يرتبط بزيادة التمويل لمنظمات حقوق المرأة، إلا أن هذا التمويل شكل فقط ٢% من إجمالي المساعدات الموجهة للنوع الاجتماعي في عام ٢٠٢٠، وصُرف تقريبًا بالكامل في قطاعات المجتمع المدني وحوكمة والتعليم؛ انخفض التمويل لمنظمات حقوق المرأة من ٢٠١٩-٢٠ إلى ٢٠٢٠-٢١. يمكن أن تؤدي نهج الدول المانحة في الشراكة مع الحكومات في بعض الأحيان إلى استبعاد المنظمات النسوية الصريحة أو المنظمات المهمشة تاريخياً من تصميم البرامج وتنفيذها. أعطى أحد أصحاب المصلحة مثالاً على برنامج يركز على العنف ضد النساء والفتيات في أوغندا، حيث أن دور الحوكمة في اختيار شركاء المجتمع المدني للمشاركة في استشارات البرنامج يعني أن منظمات حقوق المرأة، ومجتمع الميم+، والمجموعات المهمشة الأخرى تم استبعادها إلى حد كبير من العملية.

## زيادة الإرادة السياسية والمشاركة في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات

بالإضافة إلى زيادة التمويل، أشار أصحاب المصلحة مراراً إلى أن برامج التمويل المرنة والاستراتيجيات ذات الصلة قد "بنت محادثات والتزامات" حول النوع الاجتماعي، وفي بعض الحالات، العنف ضد النساء والفتيات بشكل خاص. تم وصف برامج التمويل المرنة وبرامج التمويل الموجه، إلى جانب الالتزامات الوطنية الأخرى تجاه القرارات الدولية، مثل خطط العمل الوطنية للنوع (NAPS) بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (UNSCR)، بأنها وضعت "أساساً للفهم والالتزام المثالي لصانعي السياسات والممارسين". مفهومياً، استخدام كلمة "نسوي" - رغم كونه مثيراً للجدل وقد يكون خطيراً في العديد من السياقات (انظر المربع 1) - تم الاستشهاد به من قبل أصحاب المصلحة من الجنوب العالمي كأمر حاسم لاستعادة وإعادة صياغة النسوية كشيء إيجابي مرتبط بتعزيز حقوق الإنسان. عملياً، وصفت المملكة المتحدة، ومؤخراً الولايات المتحدة الأمريكية، بأنهما أثرتا في الشهية الدولية للمشاركة في موضوع العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)، حيث تم الاستشهاد بالدليل الذي أنتجه برنامج "ما الذي يعمل" كمحفز لزيادة المشاركة في البرمجة القائمة على الدليل عبر الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. تمت الإشارة إلى أن برامج التمويل المرنة والاستراتيجيات الدولية تشجع على تطوير واعتماد القوانين الوطنية والمحلية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك خطط العمل الوطنية، بالإضافة إلى "إعطاء منظمات حقوق المرأة المساحة للعمل مباشرة على القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات". في حين أن تأمين التمويل يمثل تحدياً مستمراً، أدرك أصحاب المصلحة أنه "على الأقل، إذا كانت العنف ضد النساء والفتيات جزءاً من استراتيجية وطنية أو إطار سياسي، فهذا يعني أنه يمكن تمويله".

## استخدام مجموعة من أدوات السياسة الخارجية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)

كما لوحظ أن هناك إمكانية للحكومات لتحقيق تأثير أكبر إذا أعطت الأولوية لمنع العنف ضد النساء والفتيات في مجموعة من أدوات السياسة الخارجية تتجاوز المساعدات والتنمية، بما في ذلك الدبلوماسية، والأمن، والتجارة، وسياسة المناخ، والحوكمة. تشمل هذه المجالات سياسة ألمانيا، على الرغم من أنها تركز على وزارة الخارجية الفيدرالية بدلاً من أن تكون نهج حوكمة شامل. سعت السويد إلى استخدام الدبلوماسية والقيادة العالمية لتعزيز حقوق المرأة في إطار سياستها الخارجية النسوية، ولكن تم سحبها الآن بسبب تغيير الحكومة. على سبيل المثال، قدموا قراراً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2017 لرفع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كأسباب لفرض عقوبات اقتصادية. قدمت كندا تدريباً للجيش لزيادة الوعي بتأثيرات النزاعات والكوارث الطبيعية والطوارئ على النوع الاجتماعي. كما استخدمت كندا وفرنسا رئاستيهما لمجموعة السبع لتعزيز الالتزامات بشأن النوع الاجتماعي، بعد الالتزام بـ السياسات الخارجية النسوية. ومع ذلك، أشار آخرون إلى أن هناك دليلاً أقل على تأثير السياسات الخارجية النسوية خارج نطاق المساعدات والتنمية، أو ما إذا كانت الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين يتم إعطاؤها الأولوية على الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية.

### الصندوق 1 - أهمية اللغة

أصحاب المصلحة الذين تم إجراء مقابلات معهم من منظمات حقوق المرأة (WROs) في الأردن ولبنان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) وأفغانستان جميعهم أكدوا المخاطر المرتبطة بالعمل كمنظمة "نسوية" صريحة. قال أحد العاملين في منطقة كوكس بازار إنه واجه ردود فعل سلبية من الحكومة والمجتمع بعد أن تم تصنيفه كنسوي. كما ذكر شخص آخر من مالي كيف تم إجبار منظماتهم على إزالة كلمة "نسوي" من عنوانها من أجل التسجيل الرسمي، ثم تعرضت لانتقادات عندما استخدم أحد وسائل الإعلام اسمها الأصلي عن طريق الخطأ. كما وصف أحد المشاركين في المقابلات في الأردن التناقضات التي يواجهها عندما يضطر لاستخدام لغة النسوية في تقاريره مع المانحين، بينما يزيل الإشارة إلى الكلمة عند تنفيذ المشروع في سياقات معينة. على الرغم من هذه التحديات، وعندما سُئلوا عما إذا كانوا يعتقدون أن الحكومات المانحة يجب أن تعتمد تسمية "نسوي"، أجاب جميع هؤلاء المعنيين بإجابة حاسمة بـ "نعم". وتم وصف استخدام كلمة "النسوية" بأنه "مهم لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولإظهار للناس أنها شيء إيجابي، وأنها تتعلق بحقوق الإنسان". تم الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) التي تستخدم هذا المصطلح تساعد في العديد من السياقات على توفير الغطاء والمساحة للمنظمات المحلية للمشاركة في محادثات حول النسوية، والنظام الأبوي، والمعايير الضارة التي الدائمة مثل العنف ضد النساء والفتيات (VAWG). كما تم الإشارة إلى أن تشجيع استخدام الكلمة قد يساعد أيضاً في إنشاء رؤية مشتركة حول أهداف النسوية، مما يدعم بناء الحركة عبر مناطق مختلفة. أشار أحد المعنيين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أنهم يأملون أنه في المستقبل، ستتمركز السرديات حول المناقشات المتعلقة بالنسوية والأهداف النسوية - لكن من غير المحتمل أن يحدث هذا ما لم يتم تغيير التصور السلبي والشكوك المرتبطة بالكلمة. أشار آخرون إلى أنه عند استخدام مصطلح "نسوي"، يجب على الحكومات التأكد من أنها لا تعيد تسمية العمل القائم في مجال المساواة بين الجنسين، بل يجب أن تسعى لاستخدام نهج تحولي ومعالجة قضايا مثل التقاطعية وعدم المساواة في علاقات القوة بما في ذلك بين الشمال والجنوب العالمي.



# الفجوات والفرص لمنع العنف ضد النساء والفتيات واستجابة في الاستراتيجيات الحالية.

## فجوات

### تركيز متزايد على العنف ضد النساء والفتيات واتجاه نحو الدمج في التيار الرئيسي.

لاحظ معظم أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم كيف تم دمج العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) بشكل متزايد في الأهداف الأوسع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو البرامج القطاعية. لم ير بعضهم في ذلك مشكلة جوهرية، حيث أشاروا إلى أن القرار بالتركيز على العنف ضد النساء والفتيات يجب أن يكون "محددًا للسياق ويعتمد على قوة الحكومة المعنية". ومع ذلك، عبرت الغالبية عن قلقها بشأن كيف أن العمل المبني على الأدلة في مجال العنف ضد النساء والفتيات غالبًا ما يُنسى في البرامج القطاعية، وأن الفرص لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات ضمن مجالات البرمجة القطاعية (التي غالبًا ما تكون ممولة بشكل جيد أو أفضل) مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمناخ والتنمية الاقتصادية قد تم تفويتها.

تم وصف التحول نحو دمج العنف ضد النساء والفتيات في البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو البرامج القطاعية، جنبًا إلى جنب مع استخدام اللغة المحايدة جنسيًا وفي بعض الحالات، التردد في استخدام مصطلح "نسوي"، من قبل العديد من أصحاب المصلحة على أنه تقليل من الطابع السياسي للعنف ضد النساء والفتيات و"إعادة تسمية الأعمال المعتادة". كما أشار أحد أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية إلى أنه "غالبًا ما يرتبط العنف ضد النساء والفتيات ارتباطًا وثيقًا بالأهداف الأوسع للمساواة بين الجنسين – ولكن ليس بشكل صريح". وأشار آخرون إلى أن "الناس لا يزالون يقللون من شأن حقيقة أن العنف ضد النساء والفتيات هو مهارة تقنية، بطريقة لا تراها مع، على سبيل المثال، خبراء إصلاح القطاع الأمني"، مما يعني أن العمل في مجال العنف ضد النساء والفتيات غالبًا ما يعاني من نقص في الموارد التقنية. في الوقت نفسه، يقتصر العمل المستقل في هذا المجال على نطاق ضيق، على سبيل المثال، يقتصر على العمل الاستجاباتي في البيئات الطارئة.

هذه الملاحظة حول التركيز الضيق في الجهود لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي تنعكس في عدد من الاستراتيجيات: ألمانيا: التزامها الأساسي في مجال العنف ضد النساء والفتيات هو "التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة"، إلى جانب التركيز على الوقاية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاستجابة له؛ فرنسا: التزمت بدمج العنف ضد النساء والفتيات في قطاع التعليم، ودعم الصندوق العالمي لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ إسبانيا: تقتصر التزاماتها في الغالب على الدعوة ومكافحة الإفلات من العقاب في سياقات النزاع. كما يعاني عمل الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات نفسه من كونه ضيق التعريف والتنفيذ، وغالبًا ما يقتصر على البيئات الطارئة، وعلى العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بشكل خاص.

### نقص الاهتمام بمنع العنف ضد النساء والفتيات

توجد استثناءات ملحوظة: فقد تم تسليط الضوء مرارًا على برنامج "ما الذي ينجح" في المملكة المتحدة بسبب تأثيره على منع العنف ضد النساء والفتيات وتوسيع قاعدة الأدلة حول الوقاية، وكذلك صندوق المساواة في كندا ومبادرة سبوت لايت. ومع ذلك، وصف أصحاب المصلحة عمومًا ما يسمى بمنع العنف ضد النساء والفتيات بأنه "تفاعلي في الغالب، يركز على حدث كبير مثل اليوم الدولي للمرأة أو قطع اتصال فريدي"، والتي تظهر الأدلة أن لها تأثيرًا ضئيلاً أو معدومًا على المواقف أو السلوكيات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات.

لا تعكس الالتزامات الواردة في غالبية سياسات الخارجية النسوية، وسياسات التنمية النسوية، والاستراتيجيات الجنسانية ذات الصلة الأدلة على أن عمل منع العنف ضد النساء والفتيات هو نهج طويل الأمد وفعال من حيث التكلفة. كما أشار أحد أصحاب المصلحة، "من الصعب إقناع المانحين باتباع هذا النهج طويل الأمد". تم وصف منع العنف ضد النساء والفتيات بأنه غائب تقريبًا عن البرامج الإنسانية (على الرغم من وجود قاعدة أدلة صغيرة، ولكنها متنامية حول ما ينجح في هذه السياقات)، حيث يقتصر نموذج عمل العنف ضد النساء والفتيات عادةً على أنشطة الاستجابة الفورية، وغالبًا ما يركز بشكل ضيق على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، حتى في الأزمات الممتدة أو في المخيمات المستقرة.

### التحديات التنفيذية الناشئة عن الضغوط التي يفرضها المانحون

يلاحظ أنه عندما يتم تخصيص التمويل لعمل وقائي قائم على الأدلة، فإن الضغط لإثبات النتائج بسرعة وعلى نطاق واسع، من خلال نهج برمجي غير مرن، يؤدي غالبًا إلى تنفيذ غير فعال وربما ضار. وصف أحد أصحاب المصلحة من منظمات حقوق المرأة تجربته في برنامج وقائي ممول من الجهات المانحة، حيث شعروا بضغط لتقديم نتائج تتجاوز ما كانوا قادرين على تحقيقه بفعالية: "لم يتم التعامل معنا كشريك منفذ، بل طلب منا تنفيذ نطاق... [لا يمكن] تحقيقه بفعالية أو دون التسبب في ضرر".

أشار العديد من أصحاب المصلحة من منظمات حقوق المرأة إلى أن برمجة الوقاية غالبًا ما تفشل في تبني نهج دورة الحياة، حيث يتم التعامل مع الفتيات المراهقات إما كنساء أو كأطفال، دون الاعتراف بالسلوكيات والمخاطر المحددة المرتبطة بأعمارهن. أفاد أصحاب المصلحة من المنظمات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الولية أن هناك ميلًا في بعض الدول التي تعتمد سياسات الخارجية النسوية أو سياسات التنمية النسوية أو استراتيجيات النوع الاجتماعي ذات الصلة إلى تصميم تدخلات مكافحة العنف ضد النساء والفتيات بشكل مركزي، مما يجعل تنفيذها بطريقة متجزئة في السياق المحلي ومرنة أمرًا صعبًا. أشار آخرون إلى أن معالجة هذه المشكلة تتطلب استثمارًا لضمان توفر المهارات والخبرات المناسبة على جميع المستويات داخل المنظمة حتى يمكن تنفيذ الالتزامات السياسية بفعالية. قارن أحد أصحاب المصلحة بين برنامج مصمم مركزيًا وبرنامج آخر تم تصميمه من قبل منظمات غير حكومية وطنية ومنظمات حقوق المرأة،

مشيرًا إلى أن كلا البرنامجين كان لهما أهداف متشابهة، ولكن البرنامج الذي صممته المنظمات المحلية "تمتع بالكثير من المرونة التي كان يفتقر إليها البرنامج الآخر".

كما أشير إلى أن آليات صرف التمويل غالبًا ما تفشل في تحقيق أهداف سياسات الخارجية النسوية والاستراتيجيات ذات الصلة. أشاد أصحاب المصلحة بجهود الجهات المانحة لدعم نهج وقائية تحويلية مثل برنامج **SASA!** وبرنامج **Stepping Stones**، لكنهم وصفوا كيف أن هذه البرامج تواجه صعوبة في منح منظمات حقوق المرأة المساحة والمرونة اللازمين لتنفيذ هذه المناهج بشكل كامل. تم وصف أعمال الاستجابة على أنها تركز على توفير الخدمات الفورية، مثل مراكز الخدمة المتكاملة والملاجئ، دون وعي بممارسات جيدة تركز على الناجيات أو استراتيجية تضمن استدامتها. أصبح هذا النهج قصير المدى واضحًا في أوغندا عند بداية جائحة كوفيد-19 في عام 2020، عندما انتهى تمويل الجهات المانحة للملاجئ، مما أدى إلى إغلاق معظمها. وبعد أكثر من عقد من التنفيذ، لم يكن لدى الحكومة المعرفة والمهارات اللازمة لمواصلة تشغيلها.

في حين تم الإشادة بسياسات الخارجية النسوية والاستراتيجيات ذات الصلة لدورها في تعزيز القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، أشار أصحاب المصلحة إلى أن البرامج التي تركز على التغيير التشريعي نادرًا ما تتضمن وقتًا وميزانية كافيين لدعم تنفيذها (بشكل آمن) بمجرد إقرارها. وصف أحد أصحاب المصلحة كيف أنه "في شرق إفريقيا، بمجرد تمرير قانون، يشعر الجميع بالراحة ويتصورون أن الشرطة والقانون سيحققان المعجزات". وسلط الضوء على الحاجة إلى عمل طويل الأمد حتى يتمكن مقدمو الخدمات من استيعاب القيم الضرورية لدعم أعمال الاستجابة والوقاية من العنف ضد النساء والفتيات.

## مناهج إشراك الرجال والفتيان

أعرب العديد من أصحاب المصلحة - لا سيما أولئك من المنظمات النسائية - عن مخاوفهم بشأن نهج المانحين في إشراك الرجال والفتيان في منع العنف ضد النساء والفتيات واستجابته، واصفين الفشل في إشراك الرجال والفتيان جنبًا إلى جنب مع النساء والفتيات (بدلاً من بشكل منفصل أو عدم إشراكهم على الإطلاق) كعائق أمام معالجة المعايير التي تدعم العنف ضد النساء والفتيات. أشار أصحاب المصلحة في منظمة **WRO** إلى أمثلة حيث أدت الجهود المبذولة لإشراك الرجال دون مشاركة النساء إلى تقلص المساحات المتاحة للنساء وتمهيش احتياجاتهن. كما وصفوا كيف أن برامج العنف ضد النساء والفتيات التي لا تشرك الرجال أو الفتيات على الإطلاق تميل إلى أن تكون إما غير فعالة أو تعرض لخطر التسبب في رد فعل عكسي. كما قال أحد أصحاب المصلحة: "يجب إشراك الرجال وإلا سيتم استبعادهم ويعتقدون أن الأمر ليس مشكلتهم"، بينما أشار آخر إلى أنه بدون مشاركة الرجال، يمكن أن تتعارض قضايا النساء والرجال مع بعضها البعض، مما يسبب رد فعل عكسي ضد الأهداف النسوية. تتوافق هذه التأملات مع الدليل الموجود حول إشراك الرجال في جهود الوقاية. الذي يثني عن البرمجة التي لا تشمل النساء، ويجد أن إشراك شركاء النساء الذكور، وفي بعض الحالات، العائلات، يمكن أن يزيد من نجاح التدخل

## الفجوات والفرص لمنع العنف ضد النساء والفتيات واستجابة في الاستراتيجيات الحالية.

### فجوات

#### تركيز متزايد على العنف ضد النساء والفتيات واتجاه نحو الدمج في التيار الرئيسي.

لاحظ جميع أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم تقريباً كيف تم دمج العنف ضد النساء والفتيات بشكل متزايد في الأهداف الأوسع حول المساواة بين الجنسين أو البرمجة القطاعية. لم يعتبر البعض هذا الأمر إشكالياً بطبيعته، مشيرين إلى أن القرار بالتركيز على العنف ضد النساء والفتيات يجب أن يكون "خاصاً بالسياق ومبنياً على نقاط القوة لتلك الحوكمة". ومع ذلك، أعربت الأغلبية عن مخاوف بشأن كيفية نسيان العمل القائم على دليل في مجال العنف ضد النساء والفتيات في البرامج القطاعية، وأن الفرص لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات داخل مجالات البرمجة القطاعية (التي غالباً ما تكون ممولة بشكل جيد أو أفضل) مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمناخ والتنمية الاقتصادية كانت تُفوت.

التحول نحو دمج العنف ضد النساء والفتيات ضمن برمجة النوع الاجتماعي أو البرمجة القطاعية، مع استخدام لغة محايدة نوعياً وفي بعض الحالات التردد في استخدام مصطلح "نسوي"، وُصف من قبل العديد من الأطراف المعنية بأنه تسييس للعنف ضد النساء والفتيات و"إعادة تسمية للأعمال كالمعتاد". كما أشار أحد أصحاب المصلحة في المنظمات غير الحكومية، "غالباً ما يرتبط العنف ضد النساء والفتيات بشكل جوهري بأهداف أوسع للمساواة بين الجنسين - ولكن ليس بشكل صريح". أشار آخرون إلى أن "الناس لا يزالون يقللون من شأن أن العنف ضد النساء والفتيات هو مهارة تقنية، بطريقة لا تراها مع، على سبيل المثال، خبراء إصلاح قطاع الأمن"، مما يعني أن العمل في مجال العنف ضد النساء والفتيات غالباً ما يكون ناقص الموارد من الناحية التقنية. في الوقت نفسه، فإن العمل المستقل على العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) له نطاق ضيق، على سبيل المثال، يقتصر على استجابة العمل في حالات الطوارئ. هذا الملاحظة حول ضيق

عندما يتم تخصيص التمويل للعمل الوقائي القائم على الدليل، لوحظ أن الضغط لإظهار النتائج بسرعة وعلى نطاق واسع ومن خلال نهج برمجي غير مرن يؤدي غالبًا إلى تنفيذ غير فعال وربما ضار. وصف أحد أصحاب المصلحة في منظمة WRO مشاركتهم في برنامج وقائي ممول من الجهات المانحة حيث شعروا بالضغط لتقديم مستوى من الوصول يتجاوز ما يشعرون بالراحة معه: "لم يتم فهمنا كشريك التنفيذ، بل طلب منا تقديم نطاق... [لا يمكن] تحقيقه بفعالية أو دون إحداث ضرر". تمت ملاحظة أن برمجة الوقاية من قبل العديد من أصحاب المصلحة في منظمات حقوق المرأة غالبًا ما تفشل في اتباع نهج دورة الحياة.

في أن الفتيات المراهقات يميلن إلى أن يُعاملن إما كنساء أو كأطفال، دون الاعتراف بالسلوكيات والمخاطر المحددة المرتبطة بأعمارهن.

أشار أصحاب المصلحة من خلفيات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى أنه يمكن أن يكون هناك ميل للدول التي لديها سياسات خارجية نسائية، أو سياسات تنموية نسائية، أو استراتيجيات نوع اجتماعي ذات صلة لتصميم تدخلات العنف ضد النساء والفتيات بشكل مركزي، مما يجعل من الصعب تنفيذها بطريقة تراعي مراعاة السياق، ومملوكة محليًا ومرنة. أشار آخرون إلى أنه لمعالجة هذا الأمر، يجب أن يكون هناك استثمار لضمان توفر المهارات والخبرات المناسبة في جميع الأوقات.

مستويات المنظمة بحيث يمكن تنفيذ الالتزامات السياسية. قارن أحد أصحاب المصلحة بين برنامج مصمم مركزياً وبرنامج منفصل صممه المنظمات غير الحكومية الدولية الوطنية ومنظمات حقوق المرأة، مشيرًا إلى أن الاثنين يشتركان في أهداف متشابهة، إلا أن الأخير "كان يتمتع بالكثير من المرونة التي افقروا إليها البرنامج الآخر".

غالبًا ما تقصر آليات صرف التمويل في تحقيق أهداف برامج التمويل الموجهة والاستراتيجيات ذات الصلة؛ حيث أشاد أصحاب المصلحة بجهود المانحين لدعم نهج الوقاية التحويلية مثل SASA وStepping Stones، لكنهم وصفوا كيف أن هذه البرامج غالبًا ما تكافح للسماح لمنظمات حقوق المرأة بالمساحة والمرونة لتنفيذ هذه النهج بشكل كامل.

وصف أصحاب المصلحة عمل الاستجابة بأنه يعادل تقديم الخدمة الفورية من خلال خدمات مثل المتاجر الشاملة والملاجئ، دون وعي بالممارسات الجيدة المتمركزة حول الناجية أو استراتيجيات للاستدامة. أصبح هذا النهج قصير الأجل واضحًا في أوغندا عند بداية جائحة كوفيد-19 في عام 2020، عندما انتهى تمويل المانحين للملاجئ، مما أدى إلى إغلاق الأغلبية منها حيث - بعد أكثر من عقد من التنفيذ - افتقرت الحكمة إلى المعرفة والمهارات اللازمة لمواصلة تشغيلها.

## نقص الاهتمام بمنع العنف ضد النساء والفتيات

توجد استثناءات ملحوظة: تم تسليط الضوء مرارًا على برنامج "ما يعمل" في المملكة المتحدة لتأثيره على منع العنف ضد النساء والفتيات وتوسيع قاعدة الدليل حول الوقاية، وكذلك صندوق المساواة في كندا ومبادرة سبوتلايت. ومع ذلك، بشكل عام، وصف أصحاب المصلحة ما يسمى بعمل الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات بأنه "تفاعلي بشكل رئيسي، يركز على بعض الأحداث الكبيرة مثل اليوم العالمي للمرأة أو قطع التواصل الفردية"، والتي يظهر الدليل أنها لها تأثير ضئيل أو معدوم على المواقف أو السلوك حول العنف ضد النساء والفتيات. الالتزامات الموضحة في غالبية برامج السياسة الخارجية النسوية، وبرامج التنمية النسوية، واستراتيجيات النوع الاجتماعي ذات الصلة لا تعكس الدليل على عمل الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات كنهج طويل الأمد وفعال من حيث التكلفة؛ كما أشار أحد أصحاب المصلحة، "من الصعب إقناع المانحين باتخاذ هذا النهج طويل الأمد". تم وصف منع العنف ضد النساء والفتيات بأنه غائب تقريبًا تمامًا عن البرمجة الإنسانية (على الرغم من وجود قاعدة دليل صغيرة ولكنها متزايدة حول ما ينجح في مثل هذه البيئات)، حيث يقتصر نموذج العمل على الأنشطة المتعلقة بالاستجابة الفورية وغالبًا ما يركز بشكل ضيق على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، حتى في الأزمات الممتدة أو في بيئات المخيمات القائمة.

## التحديات التنفيذية الناشئة عن الضغوط التي يفرضها المانحون

عندما يتم تخصيص التمويل للعمل الوقائي القائم على الدليل، لوحظ أن الضغط لإظهار النتائج بسرعة وعلى نطاق واسع ومن خلال نهج برمجي غير مرن يؤدي غالبًا إلى تنفيذ غير فعال وربما ضار. وصف أحد أصحاب المصلحة في منظمة WRO مشاركتهم في برنامج وقائي ممول من الجهات المانحة حيث شعروا بالضغط لتقديم مستوى من الوصول يتجاوز ما يشعرون بالراحة معه: "لم يتم فهمنا كشريك التنفيذ، بل طلب منا تقديم نطاق... [لا يمكن] تحقيقه بفعالية أو دون إحداث ضرر". تمت ملاحظة أن برمجة الوقاية من قبل العديد من أصحاب المصلحة في منظمات حقوق المرأة غالبًا ما تفشل في اتباع نهج دورة الحياة.

في أن الفتيات المراهقات يميلن إلى أن يُعاملن إما كنساء أو كأطفال، دون الاعتراف بالسلوكيات والمخاطر المحددة المرتبطة بأعمارهن.

أشار أصحاب المصلحة من خلفيات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى أنه يمكن أن يكون هناك ميل للدول التي لديها سياسات خارجية نسائية، أو سياسات تنموية نسائية، أو استراتيجيات نوع اجتماعي ذات صلة لتصميم تدخلات العنف ضد النساء والفتيات بشكل مركزي، مما يجعل من الصعب تنفيذها بطريقة تراعي مراعاة السياق، ومملوكة محليًا ومرنة. أشار آخرون إلى أنه لمعالجة هذا الأمر، يجب أن يكون هناك استثمار لضمان توفر المهارات والخبرات المناسبة في جميع الأوقات.

مستويات المنظمة بحيث يمكن تنفيذ الالتزامات السياسية. قارن أحد أصحاب المصلحة بين برنامج مصمم مركزياً وبرنامج منفصل صممه المنظمات غير الحكومية الدولية الوطنية ومنظمات حقوق المرأة، مشيرًا إلى أن الاثنين يشتركان في أهداف متشابهة، إلا أن الأخير "كان يتمتع بالكثير من المرونة التي افقروا إليها البرنامج الآخر".

غالبًا ما تقصر آليات صرف التمويل في تحقيق أهداف برامج التمويل الموجهة والاستراتيجيات ذات الصلة؛ حيث أشاد أصحاب المصلحة بجهود المانحين لدعم نهج الوقاية التحويلية مثل SASA وStepping Stones، لكنهم وصفوا كيف أن هذه البرامج غالبًا ما تكافح للسماح لمنظمات حقوق المرأة بالمساحة والمرونة لتنفيذ هذه النهج بشكل كامل.

وصف أصحاب المصلحة عمل الاستجابة بأنه يعادل تقديم الخدمة الفورية من خلال خدمات مثل المتاجر الشاملة والملاجئ، دون وعي بالممارسات الجيدة المتمركزة حول الناجية أو استراتيجيات للاستدامة. أصبح هذا النهج قصير الأجل واضحًا في أوغندا عند بداية جائحة كوفيد-19 في عام 2020، عندما انتهى تمويل المانحين للملاجئ، مما أدى إلى إغلاق الأغلبية منها حيث - بعد أكثر من عقد من التنفيذ - افتقرت الحكمة إلى المعرفة والمهارات اللازمة لمواصلة تشغيلها.

في حين تم الإشادة بالبرامج والسياسات المالية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات لمساهمتها في القوانين والسياسات الوطنية، لاحظ أصحاب المصلحة أن البرامج التي تركز على التغيير التشريعي نادرًا ما تتضمن وقتاً وميزانية كافيين لدعم تنفيذها (بأمان) بمجرد تمريرها. وصف أحد أصحاب المصلحة كيف أنه "في شرق إفريقيا، بمجرد تمرير قانون، يشعر الجميع بالراحة ويتخلون أن الشرطة والقانون سيعملان عجائب". لقد أبرزوا الحاجة إلى العمل على المدى الطويل لكي يتمكن مقدمو الخدمات من استيعاب القيم اللازمة لدعم استجابة (ومن ثم الوقاية من) العنف ضد النساء والفتيات.

## نهج إشراك الرجال والفتيان

أعرب العديد من أصحاب المصلحة – لا سيما من منظمات حقوق المرأة – عن قلقهم بشأن أساليب المانحين في إشراك الرجال والفتيان في أعمال الوقاية والاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات. وُصف عدم إشراك الرجال والفتيان إلى جانب النساء والفتيات (بدلاً من فصلهم أو عدم إشراكهم على الإطلاق) بأنه عقبة أمام معالجة المعايير الاجتماعية التي تدعم العنف ضد النساء والفتيات. أشار أصحاب المصلحة إلى أمثلة حيث أدت الجهود الرامية إلى إشراك الرجال دون مشاركة النساء إلى تقليص المساحات المتاحة للنساء وتهميش احتياجاتهن.

كما أوضحوا أن البرامج التي لا تُشرك الرجال والفتيان على الإطلاق تكون إما غير فعالة أو قد تؤدي إلى رد فعل عكسي. قال أحد أصحاب المصلحة: "يجب إشراك الرجال وإلا سيتم استبعادهم وسيقتضون أن هذه ليست مشكلتهم"، بينما أشار آخر إلى أن عدم إشراك الرجال قد يؤدي إلى خلق مواجهة بين قضايا النساء والرجال، مما يتسبب في رد فعل سلبي ضد الأهداف النسوية. هذه الملاحظات تتوافق مع الأدلة الحالية حول إشراك الرجال في جهود الوقاية، والتي تحذر من تنفيذ برامج لا تشمل النساء، كما تؤكد أن إشراك شركاء النساء الذكور وأحياناً العائلات يمكن أن يزيد من نجاح التدخلات.

## مراقبة تأثير العنف ضد النساء والفتيات والمساءلة

واجهت الدول صعوبات في مراقبة وتوثيق تأثير سياسات الخارجية النسوية والاستراتيجيات ذات الصلة، حيث غالبًا ما لا يتم تضمين العنف ضد النساء والفتيات بشكل متسق أو كافٍ في أطر المساءلة السياسية.

أشار أصحاب المصلحة المشاركون في تحليل سياسات الخارجية النسوية إلى أن كندا حققت نجاحًا ملحوظًا في تتبع تأثير سياسات التنمية النسوية الخاصة بها، حيث طورت أدوات مراقبة طموحة ومتقاطعة، ولكنها واجهت تحديات كبيرة في إدارة المعلومات. السويد التزمت بسرد تأثير أعمال الوقاية والاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات، واستثمرت في تقييم مستقل لتحقيق ذلك، لكنه لم يُنشر قبل سحب السياسة في عام ٢٠٢٢. في المكسيك، لوحظ عدم تقديم تقارير حول التقدم في تحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. أما فرنسا، فقد تمت الإشادة في البداية بإطار المساءلة الخاص باستراتيجيتها، لكن أصحاب المصلحة أشاروا إلى أنها كافتحت أيضًا لإظهار تأثير ملموس.

في مراقبة البرامج، أعرب أصحاب المصلحة عن قلقهم إزاء تركيز المانحين على حجم المستفيدين بدلاً من التركيز على التأثير التحولي أو الاستدامة. وصفوا التركيز على "الحد النهائي من العنف" دون تتبع عوامل أخرى مثل تنفيذ القوانين ذات الصلة أو مدى تغير المواقف حول العنف. قال أحد المشاركين: "يمكننا مشاركة تقارير تعرض التأثير من خلال ألوان الأحمر والأصفر والأخضر، ولكن إلى أي مدى يعكس ذلك التأثير على الفئات المهمشة؟ ما الذي سيستمر؟ إذا غيرنا المواقف، فكيف حدث ذلك؟". تم وصف هذا التركيز على النطاق والكمية دون مراعاة الحقوق أو الاستدامة بأنه يعزز برمجة غير فعالة أو ضارة، ويساهم في نزاع الطابع السياسي عن العنف ضد النساء والفتيات.



امرأة تتعرف على القوانين المختلفة المتعلقة بالعنف المنزلي من خلال المنشورات التي يوفرها خدمة المعلومات المتنقلة تحت برنامج P.A.C.E. في مشروع مجتمعي تنفذه منظمة كير بنغلاديش. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة العاملات المهاجرات في المناطق الحضرية على التقدم في الحياة الشخصية والمهنية والمجتمعية من خلال تزويدهن بالإرشاد والتدريب اللازمين. كوناباري، غازيبور. © تاباش بول/كير

## الانفصال عن السياسات والاتجاهات الدولية والمحلية الأوسع نطاقاً.

توجد فجوة حرجة في السياسات الحالية للخارجية النسوية والاستراتيجيات ذات الصلة، تتعلق بعدم ترابطها مع السياسات الدولية الأخرى والاتجاهات العالمية. دعا المدافعون عن هذه السياسات إلى تضمين المبادئ النسوية في جميع مجالات المشاركة الدولية، بما في ذلك المساعدات، والتجارة، والدفاع، والدبلوماسية، وسياسات الهجرة، حيث يمكن أن يساعد ذلك في توجيه مزيد من الموارد والإرادة السياسية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، قد تتعارض هذه السياسات مع التزامات الحكومات بشأن مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، العلاقة بين مبيعات الأسلحة والعنف ضد النساء والفتيات موثقة جيداً، لكن لا توجد أدلة كافية على إعطاء الحكومات الأولوية لهذه القضية في سياساتها. كما أن تغير المناخ أصبح أحد العوامل المتزايدة التي تؤدي إلى تصاعد العنف ضد النساء والفتيات. على الرغم من الجهود الرامية إلى دمج النوع الاجتماعي في السياسات المناخية، مثل خطة عمل النوع الاجتماعي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلا أن هناك دعوات للحكومات، خصوصاً في الشمال العالمي، لاتخاذ إجراءات أسرع لمواجهة أزمة المناخ ودمج المساواة بين الجنسين بشكل أكثر فاعلية في سياسات المناخ والتمويل. لاحظ آخرون أن النهج التقليدية في مجالات مثل الدفاع والأمن غالباً ما تُبنى على معايير أبوية، وأن تطبيق عدسة نسوية يتطلب نهجاً تحويلياً لتفكيك هذه الهياكل. في السنوات الأخيرة، تصاعدت ردود الفعل المعادية للمساواة بين الجنسين، وظهرت حركات معارضة لها. أشار أصحاب المصلحة في الهند إلى أن "الهجوم على الاستقلال الجسدي يترك تأثيراً في الهند والعالم بأسره". اقترح أصحاب المصلحة أن الحكومات التي تتبنى سياسات خارجية نسوية يجب أن تتصدى لهذه الاتجاهات من خلال القيادة العالمية، والتأكد من أن سياساتها المحلية لا تقوض جهودها الدولية، مثل دعم حقوق الصحة الجنسية والإنجابية ومجتمعات الميم.

أخيراً، أشار أصحاب المصلحة إلى عدم استقرار السياسات الدولية الخاصة بالمساواة بين الجنسين، مستشهدين بتغير أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تحت حكم ترامب وسحب السويد لسياستها النسوية في ٢٠٢٢ كمثال على كيف يمكن أن تؤدي التغييرات السياسية إلى إضعاف العمل التحويلي لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، والذي غالباً ما يتطلب التزاماً طويل الأجل.

## الفرص

### إنشاء جداول تعلمٍ مشتركة

حول سياسات الخارجية النسوية، والتنمية النسوية، والاستراتيجيات الدولية الخاصة بالنوع الاجتماعي، وأشاروا إلى الفرص المتزايدة لتحقيق ذلك مع نضوج السياسات الحالية. تم التأكيد على فوائد تحسين تبادل المعلومات بين الدول التي لديها برامج الغذاء العالمي، وبين الدول التي لديها برامج الغذاء العالمي والدول التي لا تمتلكها، وبين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب. أشار أحد أصحاب المصلحة إلى كيف إن تركيز الولايات المتحدة على كل من العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز الملكية المحلية في استراتيجيتها للمساواة بين الجنسين هو أمر جديد نسبياً، وأن الولايات المتحدة ستستفيد من تعلم دروس من دول مثل السويد وهولندا في هذه المجالات - لا سيما فيما يتعلق بمسألة مرونة البرمجة. تقديم هولندا خططاً لاستضافة قمة تركز على التمويل الموجه للأغراض في أواخر عام ٢٠٢٣ يمثل فرصة واعدة لتبادل المعلومات من هذا النوع. وأشار آخرون إلى نهج المملكة المتحدة في جمع الدليل ورصد التأثير على "ما يعمل" وأعربوا عن أملهم في أن تتقدم المملكة المتحدة كقائدة لتوجيه الدول الأخرى في إظهار نهج قوي للرقابة والتقييم والتعلم بشأن العنف ضد النساء والفتيات وإمكانية إنشاء مركز معرفة

كانت المكسيك أول دولة في أمريكا اللاتينية والجنوب العالمي تطور سياسة خارجية نسوية. وصفها المركز الدولي للبحوث حول المرأة بأنها "قريبة جدًا" من كونها معيارًا ذهبيًا لسياسات الخارجية النسوية، بناءً على مشاورات مع منظمات نسوية عالمية. أشار أصحاب المصلحة إلى أن المكسيك لعبت دورًا بارزًا في الدفاع عن المدافعات عن حقوق الإنسان النسويات والترويج لعملهن في المحافل متعددة الأطراف، بطريقة لا تقوم بها دول أخرى. كما تم وصفها بأنها "في موقع فريد لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن دوليًا، مع توسيع حمايتها ودعمها لجهود النساء صانعات السلام"، خاصة في المناطق المتأثرة بالجريمة، خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. يتجلى هذا الربط بين الأجندة الداخلية والدولية في الخطة الوطنية المكسيكية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، والتي تتضمن هدفًا استراتيجيًا لإدماج النوع الاجتماعي في عمليات بناء السلام والأمن داخل الأراضي الوطنية، وتشمل إجراءات مثل: تعزيز تدريب مؤسسات الشرطة على الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات، وخاصة العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي. إنشاء وحدات شرطة متخصصة في منع العنف ضد النساء والفتيات، والتحقيق فيه، وملاحقته قضائيًا.

ورغم هذا الطموح، واجهت المكسيك انتقادات من الحركات النسوية داخل البلاد، بسبب التناقض بين التزامها المعلن "بمكافحة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي"، وارتفاع معدلات العنف الأسري وقتل النساء. كما أثممت الحكومة بموقفها المتردد تاريخيًا تجاه انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحركة النسوية عمومًا. مثل العديد من الدول التي تتبنى سياسات الخارجية النسوية والتنمية النسوية، كافحت المكسيك من أجل تقديم سرد واضح للتحويلات المرتبطة بهذه السياسات، ولا تزال تواجه تحديات كبيرة في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات داخل البلاد. ومع ذلك، فإن وضع المكسيك لرؤية طموحة ومتقاطعة لسياسة الخارجية النسوية يشكل تحولًا عن الفكرة القائلة بأن هذه السياسات تقتصر على الدول الغنية في الشمال العالمي. إن تصاعد التركيز النسوي المكسيكي على مشكلات المساواة بين الجنسين داخل البلاد بعد إطلاق هذه السياسة، قد يكون درسًا تستفيد منه دول أخرى. كما أشار أحد أصحاب المصلحة: ربما يكون هذا الوقت مناسبًا لتأمل الدول المانحة في التحديات التي تواجهها هي نفسها فيما يتعلق بحقوق النساء والمساواة."

أشار أصحاب المصلحة من الهند إلى أن النقاشات المحلية حول سياسات الخارجية النسوية تميل إلى أن تكون مدفوعة من قبل حكومات الشمال العالمي بدلاً من حكومات أو منظمات الجنوب العالمي، وأن إنشاء مجتمعات ممارسات بين دول الجنوب يمكن أن يكون آلية مفيدة لتحديد مواقف الجنوب العالمي وإسماص صوته في هذا المجال.

وفي هذا السياق، رأى أصحاب المصلحة أن وجود داعمين مؤثرين في كل دولة يعملون على تعزيز سياسات الخارجية النسوية – سواء من الدول التي طورت بالفعل استراتيجية ذات صلة أو تسعى لتطويرها – قد يساعد في تعزيز الشبكات وتبادل المعلومات بشكل أكثر فعالية، لا سيما بالنسبة للمنظمات النسوية دون الوطنية التي تسعى إما إلى الدعوة لتغيير السياسات أو تنفيذ برامج مدعومة بسياسات الخارجية النسوية.

## زيادة المشاركة مع المنظمات النسائية، وقيادتها، والاستثمار فيها، وكذلك المنظمات التي تقودها وتخدم المجموعات المهمشة.

نظرًا للزيادات المتواضعة ولكن المهمة في التمويل المخصص للبرامج المحلية التي تقودها النساء، توفر سياسات الخارجية النسوية، وسياسات التنمية النسوية، والاستراتيجيات ذات الصلة فرصة لإشراك نطاق أوسع من منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي يقودها ويدعمها الفئات المهمشة بشكل أكثر فعالية.

أشاد أصحاب المصلحة من منظمات حقوق المرأة بتفاعل المانحين مع الحكومات الوطنية، لكنهم دعوا أيضًا إلى الاعتراف بحدود هذا النهج وتعزيز التوازن بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. كما أوضح أحد أصحاب المصلحة:

"عندما تتولى الحكومة القيادة، هناك أشياء يمكنها القيام بها وأخرى لا تستطيعها – لن تقوم الحكومة بتعبئة النساء والرجال والمجتمعات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات – هذا عمل تقوده النساء والفتيات بأنفسهن."

أكد أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات متعددة الأطراف على الحاجة إلى إنشاء مسارات أفضل لتعزيز مشاركة منظمات حقوق المرأة، والاستفادة من الأدلة القائمة حول آليات التمويل الفعالة لدعم المنظمات الأصغر والأقل تنظيمًا، بدلًا من اللجوء دائمًا إلى نفس الجهات المعروفة داخل السياق المعني.

سيطلب تنشيط هذه المسارات استثمارًا زمنيًا، كما حدث مع برنامج "ما الذي ينجح"، الذي يهدف إلى إعطاء دور مركزي لمنظمات حقوق المرأة من خلال منح الابتكار الخاصة به. كما تم الإشارة إلى صندوق المساواة الكندي وصندوق القيادة من الجنوب المدعوم من هولندا - وكلاهما تم تصميمه بالتعاون مع المنظمات النسوية وصناديق دعم المرأة - باعتبارها نماذج ناجحة يمكن للدول الأخرى التعلم منها.

بالإضافة إلى التشاور حول آليات التمويل، اقترح بعض أصحاب المصلحة إشراك هذه المنظمات في تصميم وتطوير سياسات الخارجية النسوية وسياسات التنمية النسوية نفسها، مما يسهم في الانتقال من نهج يركز على النساء والفتيات، إلى نهج تقوده النساء والفتيات أنفسهن.

## تعزيز قاعدة الدليل على العنف ضد النساء والفتيات

أخيرًا، أشار أصحاب المصلحة إلى الفرصة المتاحة للمساهمة في بناء قاعدة أدلة حول العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال تعزيز إطار نسوي أكثر وضوحًا لتحديد الأدلة ذات القيمة واستخدامها. تمت الإشارة إلى النقص المستمر في البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي باعتباره تحديًا رئيسيًا أمام تنفيذ برامج متقاطعة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. تم طرح هذه القضية مرارًا وتكرارًا من قبل منظمات حقوق المرأة خلال العمليات الأخيرة لمنتدى جيل المساواة، وهي أيضًا التزام مدرج في عدد من سياسات الخارجية النسوية، وسياسات التنمية النسوية، والاستراتيجيات ذات الصلة. أوضح أصحاب المصلحة الدوليون أن الدفاع عن أعمال الوقاية من العنف يعتمد غالبًا على حجج أخلاقية دون استخدام الأدلة لإثبات فعاليتها من حيث التكلفة، إلى جانب كونها ضرورية أخلاقياً. وذلك رغم تزايد الأدلة على التكاليف الاقتصادية للعنف ضد النساء والفتيات، والتي تشمل: فقدان دخل الأفراد والأسر استبعاد الأفراد المنتجين من سوق العمل التأثير السلبي على الاقتصاد الكلي التكاليف الاجتماعية الواسعة، بما في ذلك تقويض تمكين المرأة والقيادة والاستقلالية والقدرة على التفاوض بشأن الأمان الشخصي الآثار الممتدة بين الأجيال للعنف ضد النساء والفتيات. أكد أصحاب المصلحة من منظمات حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية أن دعم المنظمات القاعدية يمثل فرصة لجمع وعرض الابتكارات المحلية والأدلة التي غالبًا ما يتم تجاهلها باعتبارها "غير علمية". كما أشار أحد أصحاب المصلحة إلى أن: الابتكار المحلي يحدث وهناك الكثير من الأدلة التي تظهر، ولكن... الأشخاص الذين يتخذون القرارات يتجاهلون هذه الأدلة". وأضاف آخر أنه بالنظر إلى التحديات التمويلية التي تواجه مجتمع مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، فإن المانحين يفوتون فرصة الاستفادة من البحوث المحلية التي يتم إنتاجها بالفعل حول الوقاية والاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات.

## ٤ توصيات للحكومات

**1** استخدام جميع أدوات السياسة الخارجية لإعطاء الأولوية للعنف ضد النساء والفتيات، ومواءمة أهداف السياسة الخارجية لتحقيق المساواة بين الجنسين مع السياسات المحلية، لضمان التماسك بين السياسة المحلية والخارجية. زيادة استخدام الدبلوماسية والقيادة العالمية لدعم التقدم في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)، ودمج الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات واستجابة قائمة على دليل في السياسات مثل الأمن والدفاع والتجارة وتغيير المناخ. تقييم السياسات من حيث تأثيرها على حقوق النساء والفتيات، والسعي لدمج النهج التقاطعية في تصميم السياسات وتحديد أولوياتها.

**2** زيادة التمويل للبرامج المستقلة المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك، ولكن أيضًا بما يتجاوز عمل استجابة العنف ضد النساء والفتيات. يجب أن يبني هذا على قاعدة الدليل الحالية بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له، مع الاعتراف بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المثبتة لعدم اتخاذ أي إجراء، والتعامل مع منع العنف ضد النساء والفتيات كنهج طويل الأمد وفعال من حيث التكلفة، ودليل فعالية البرمجة المدمجة للمنع والاستجابة. يجب أن تتبنى برامج مكافحة العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) نهجًا شاملاً يسعى لمعالجة قضايا متعددة ومتقاطعة.

أشكال العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات بخلاف العنف الجنسي في النزاعات، بما في ذلك الأشكال الأكثر شيوعًا (مثل العنف من الشريك الحميم، العنف المنزلي) وتلك التي تتقاطع مع قطاعات رئيسية أخرى لتحقيق المساواة بين الجنسين (مثل العنف في المدارس، العنف في وإلى/من مكان العمل).



3

الالتزام بتطوير وتنفيذ نهج قائم على الدليل لتحويل الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات واستجابة له، مع التركيز على احتياجات وأصوات النساء والفتيات، مع التركيز على التأثيرات المستدامة، بما في ذلك في السياقات الإنسانية والصراعات. يجب أن يشمل ذلك: دمج العنف ضد النساء والفتيات في جميع أدوات السياسة الخارجية؛ تخصيص موارد كافية (للتدخلات والخبرة التقنية)؛ الاعتراف بحدود الفعاليات الدعائية الفردية وجهود التوعية في أعمال الوقاية؛ اتخاذ نهج طويل الأمد يركز على الناجية في أعمال الاستجابة؛ توسيع أعمال الاستجابة لتتجاوز الدعم الفوري والعمل على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ رفع مستوى الأبحاث المحلية التي تم استبعادها تاريخياً من قاعدة الدليل على الوقاية والاستجابة؛ إشراك الرجال والفتيان باستخدام لغة وتصميم تدخلات تعترف بأن النساء والفتيات يتأثرن بشكل كبير بالعنف الذكوري وتسهيل قيادتهن. ضمان وجود الخبرة والقدرة اللازمة لتصميم والاستثمار في صناديق تدعم البرامج على المستوى الإقليمي أو الوطني أو دون الوطني بناءً على إطار من المبادئ والأهداف الأساسية، بدلاً من البرامج المصممة مركزياً التي قد تفتقر إلى الملكية المحلية والمرونة.

4

زيادة النسبة الإجمالية للالتزامات التي تركز على النوع الاجتماعي ضمن الإنفاق على المساعدات الإنمائية الرسمية، ومواصلة البناء على الالتزامات لزيادة نسبة التمويل الذي يركز على النوع الاجتماعي والذي يذهب مباشرة إلى المنظمات النسائية. تحديد ونشر استراتيجيات لزيادة نسبة الإنفاق من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تركز بشكل رئيسي وكبير على المساواة بين الجنسين. العمل مع المنظمات النسائية لتأسيس أو تحسين آليات التمويل التي تكون متاحة؛ توفير تمويل أساسي مرن وطويل الأجل؛ السماح بالتنفيذ والتتبع المتقاطع؛ وتشجيع الابتكار والتجريب حول الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات واستجابة له لبناء قاعدة دليل العنف ضد النساء والفتيات.

5

تتبع تنفيذ وتأثير السياسة الخارجية وسياسة التنمية على العنف ضد النساء والفتيات (كجزء مستقل وكجزء من نهج الدمج)، بما يتماشى مع التوصيات التي قدمتها منظمات حقوق المرأة كجزء من منتدى جيل المساواة التابع للأمم المتحدة وعمليات Women7، وكجزء من عمليات مساءلة مدمجة في السياسات التي تركز على النوع الاجتماعي. إنشاء فرص للتعلم من النجاحات والتحديات التي تواجه جهود التتبع الحالية، والعمل مع منظمات حقوق المرأة لتحقيق توازن بين المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس الطبيعة السياسية والتقاطعية للعنف ضد النساء والفتيات وتلتقط التغيير التحويلي إلى جانب النطاق والوصول.

6

استكشاف الخيارات لإنشاء عمليات تعلم جماعية، مثل مجتمع ممارسة لسياسات الخارجية النسوية والتنمية النسوية FFP/FDP، لتسهيل التعلم شمال-شمال، جنوب-جنوب وشمال-جنوب حول المواضيع الرئيسية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات (وما يتجاوز ذلك)، بما في ذلك أفضل الممارسات في استخدام الأجنبي. الارتفاع السياسية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات، توليد واستخدام الدليل، آليات التتبع والمساءلة، سد الفجوة بين الخطاب والواقع، واستراتيجيات صون الالتزامات السياسية على المدى الطويل. النظر في تحديد "أبطال" لبرنامج التمويل الشخصي/برنامج التنمية الشخصية داخل البلدان المهتمة.

## Endnotes

- 1 Countries that have developed or announced plans to develop some form of feminist foreign policy, development policy or diplomacy include Sweden (2014; withdrawn in 2022), Canada (2017), France (2018), Mexico (2020), Spain (2021), Luxembourg (2021), Germany (2022), Chile (2022), Colombia (2022), Liberia (2022), Netherlands (2023).
- 2 This paper uses the term 'violence against women and girls' (VAWG) as default, in line with the FCDO-funded 'What Works to Prevent VAWG' programme. Where an individual country or strategy uses alternative terms such as (sexual and) gender-based violence ((S)GBV), the paper uses the language of that country or strategy.
- 3 The Equality Institute (2021) 'Sustainable Development Goals and Violence Against Women and Girls', [https://www.equalityinstitute.org/media/pages/resources/sustainable-development-goals-and-violence-against-women-and-girls/7614894f19-1632292646/sdgs-and-vawg\\_eqi.pdf](https://www.equalityinstitute.org/media/pages/resources/sustainable-development-goals-and-violence-against-women-and-girls/7614894f19-1632292646/sdgs-and-vawg_eqi.pdf)
- 4 Government of Canada (2017) 'Canada's Feminist International Assistance Policy', [https://www.international.gc.ca/world-monde/issues\\_development-enjeux\\_developpement/priorities-priorites/policy-politique.aspx?lang=eng](https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/policy-politique.aspx?lang=eng)
- 5 Canadian investments in WVL stood at CAD\$183 million as of 2021 (ICRW, 2021).
- 6 See <https://equalityfund.ca/>
- 7 Ministerio De Relaciones Exteriores (2023) 'Colombian Feminist Foreign Policy: Pacifist, participatory, and intersectional', Side event in the margins of the 67th session of the Commission on the Status of Women, Tuesday, March 7, 1:15 pm – 2:30 pm, United Nations Headquarters (UNHQ), Room CR A, New York, [https://unwlostorage.blob.core.windows.net/csw/475037b3-cda8-4686-997a-c01267482e51\\_Concept%20note.%20Side-Event.%20Colombian%20Feminist%20Foreign%20Policy.pdf](https://unwlostorage.blob.core.windows.net/csw/475037b3-cda8-4686-997a-c01267482e51_Concept%20note.%20Side-Event.%20Colombian%20Feminist%20Foreign%20Policy.pdf)
- 8 French Ministry for Europe and Foreign Affairs (2018) 'France's International Strategy on Gender Equality (2018-2020)', [https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/meae\\_strategie\\_-\\_en\\_cle076525.pdf](https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/meae_strategie_-_en_cle076525.pdf)
- 9 Federal Foreign Office (2023) 'Guidelines for a Feminist Foreign Policy: A foreign policy for all', Press Release 01 March 2023, <https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/themen/ffp-guidelines/2585074>
- 10 Council of Europe (n.d.) 'Istanbul Convention Action against violence against women and domestic violence', <https://www.coe.int/en/web/istanbul-convention>
- 11 Spotlight Initiative (2019) 'Spotlight Initiative: a hope to fight femicide in Mexico' Press Release 29 May 2019, <https://spotlightinitiative.org/news/spotlight-initiative-hope-fight-femicide-mexico>
- 12 Secretaría de Relaciones Exteriores (2020) 'The Foreign Ministry Is Committed to Transforming Society by Working for Substantive Equality' Press Release 06 March 2020, <https://www.gob.mx/sre/prensa/the-foreign-ministry-is-committed-to-transforming-society-by-working-for-substantive-equality?idiom=en>
- 13 See <https://forum.generationequality.org/home>
- 14 International Labour Organization (2019) 'C190 - Violence and Harassment Convention, 2019 (No. 190)', [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100\\_ILO\\_CODE:C190](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C190)
- 15 Government of the Netherlands (2022) 'Feminist Foreign Policy Explained', Press Release 18 November 2022, <https://www.government.nl/latest/news/2022/11/18/feminist-foreign-policy-netherlands>
- 16 Government of the Netherlands (2022) 'Ukraine Accountability Conference: a step towards justice', Press Release 14 July 2022, <https://www.government.nl/latest/news/2022/07/14/ukraine-accountability-conference>
- 17 Government of the Netherlands (2023) 'Highlights of a year of Feminist Foreign Policy' Press Release 30 May 2023, <https://www.government.nl/latest/news/2023/05/30/highlights-of-a-year-of-feminist-foreign-policy>
- 18 Ministerio De Asuntos Exteriores, Unión Europea y Cooperación (2021) 'Spain's Feminist Foreign Policy: Promoting Gender Equality in Spain's External Action', [https://www.exteriores.gob.es/es/ServiciosAlCiudadano/PublicacionesOficiales/2021\\_02\\_POLITICA%20EXTERIOR%20FEMINISTA\\_ENG.pdf](https://www.exteriores.gob.es/es/ServiciosAlCiudadano/PublicacionesOficiales/2021_02_POLITICA%20EXTERIOR%20FEMINISTA_ENG.pdf)
- 19 UNDP (2017) 'Essential Services for Women and Girls Subject to Violence', <https://www.undp.org/moldova/publications/essential-services-women-and-girls-subject-violence>
- 20 UNFPA (n.d.) 'We Decide: including and empowering persons with disabilities', <https://www.unfpa.org/wedecide>
- 21 The Foreign, Commonwealth and Development Office (2023) 'International women and girls strategy 2023 to 2030', <https://www.gov.uk/government/publications/international-women-and-girls-strategy-2023-to-2030>
- 22 See <https://ww2preventvawg.org/>
- 23 USAID (2023) '2023 GENDER EQUALITY AND WOMEN'S EMPOWERMENT POLICY', [https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-03/2023\\_Gender%20Policy\\_508.pdf](https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-03/2023_Gender%20Policy_508.pdf)
- 24 US Department of State (2022) 'United States Strategy to Prevent and Respond to Gender-Based Violence Globally 2022', <https://www.state.gov/reports/united-states-strategy-to-prevent-and-respond-to-gender-based-violence-globally-2022/>
- 25 Assessed against the OECD Gender Marker, which is a qualitative statistical tool used to rank investments on a scale of 0-2, ranging from no gender focus (0), significant gender focus (1), or principal gender focus (2).
- 26 Papagiotti, F., Thompson, L. and Ahmed, S. (2022), 'Feminist Foreign Policy and Development Finance for Gender Equality: An Assessment of Commitments', Washington, DC. International Center for Research on Women, [https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2022/09/Feminist-Foreign-Policy-and-Development-Finance-for-Gender-Equality\\_web-version\\_rev.pdf](https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2022/09/Feminist-Foreign-Policy-and-Development-Finance-for-Gender-Equality_web-version_rev.pdf)
- 27 OECD (n.d.) 'Development finance for gender equality and women's empowerment', <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/development-finance-for-gender-equality-and-women-s-empowerment.htm>
- 28 Papagiotti, F., Thompson, L., & Ahmed, S. (2022) 'Feminist Foreign Policy and Development Finance for Gender Equality: An Assessment of Commitments', International Center for Research on Women
- 29 OECD (n.d.) 'Development finance for gender equality and women's empowerment', <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/development-finance-for-gender-equality-and-women-s-empowerment.htm>
- 30 USAID (2020) 'Collective Action to Reduce Gender-Based Violence (CARE-GBV)', <https://makingcents.com/project/collective-action-to-reduce-gbv/>
- 31 See for example, Ellsberg, M., Ugarte W, Ovince J, *et al* (2020) 'Long-term change in the prevalence of intimate partner violence: a 20-year follow-up study in León, Nicaragua, 1995-2016', *BMJ Global Health*
- 32 Government of the Netherlands (2022) 'Final Evaluation of Funding Leadership Opportunities for Women (FLOW 2) 2016–2020', Press Release 03 February 2022, <https://www.government.nl/topics/gender-equality/documents/reports/2022/02/03/final-evaluation-of-funding-leadership-opportunities-for-women-flow-2-2016-2020>
- 33 Agence Française de Développement 'Support Fund For Feminist Organizations', <https://www.afd.fr/en/support-fund-feminist-organizations>
- 34 Equality Fund, (2023) First-of-its-kind partnership between the UK government and the Equality Fund delivers new resources—and momentum—to feminist movements <https://equalityfund.ca/news-releases/first-of-its-kind-partnership-between-the-uk-government-and-the-equality-fund-delivers-new-resources-and-momentum-to-feminist-movements/>
- 35 Staszewska, K., Miller, K., & Lever, E. (2020) 'Moving more money to the drivers of change: How bilateral and multilateral funders can resource feminist movements', AWID, Mama Cash, Count Me In!
- 36 Ibid.
- 37 OECD (n.d.) 'Development finance for gender equality and women's empowerment', <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/development-finance-for-gender-equality-and-women-s-empowerment.htm>

- 38 OSAGI (2001) 'Landmark resolution on Women, Peace and Security', (S/RES/1325), <https://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/>
- 39 Brechenmacher, S. (2023). 'Germany Has a New Feminist Foreign Policy. What Does It Mean in Practice?'. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from: <https://carnegieendowment.org/2023/03/08/germany-has-new-feminist-foreign-policy.-what-does-it-mean-in-practice-pub-89224>
- 40 George, R. A. (2022). 'Sweden's Feminist Foreign Policy Can't be Undone'. Foreign Policy.com. <https://foreignpolicy.com/2022/11/18/sweden-feminist-foreign-policy-billstrom-gender-equality/>
- 41 Global Affairs Canada (2017). 'Canada's Feminist International Assistance Policy'. Retrieved from: [https://www.international.gc.ca/world-monde/issues\\_developpement-enjeux\\_developpement/priorities-priorites/policy-politique.aspx?lang=eng](https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_developpement-enjeux_developpement/priorities-priorites/policy-politique.aspx?lang=eng)
- 42 Brechenmacher, S. (2023). 'Germany Has a New Feminist Foreign Policy. What Does It Mean in Practice?'. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from: <https://carnegieendowment.org/2023/03/08/germany-has-new-feminist-foreign-policy.-what-does-it-mean-in-practice-pub-89224>
- 43 Brechenmacher, S. (2023). 'Germany Has a New Feminist Foreign Policy. What Does It Mean in Practice?'. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from: <https://carnegieendowment.org/2023/03/08/germany-has-new-feminist-foreign-policy.-what-does-it-mean-in-practice-pub-89224>
- 44 Jewkes, R., Willan, S., Heise, L., Washington, L., Shai, N., Kerr-Wilson, A., & Christofides, N. (2020) 'Effective design and implementation elements in interventions to prevent violence against women and girls', What Works to Prevent Violence Against Women
- 45 What Works to Prevent VAWG (2020) 'Economic and Social Costs of VAWG: Evidence Brief March 2020'
- 46 See for example, Murphy, M., Hess, T., Casey, J., & Minchew, H. (2019) 'What works to prevent violence against women and girls in conflict and humanitarian crisis: Synthesis Brief', What Works to Prevent Violence
- 47 Raising Voices (n.d.) 'The SASA! Approach' <https://raisingvoices.org/women/sasa-approach/>
- 48 Davin, C. (2020) 'Learning Collaborative. Measurement case studies', Align Platform <https://www.alignplatform.org/resources/stepping-stones>
- 49 What Works to Prevent Violence (2022) 'Tipsheet 2: Building Organisational Readiness for VAWG Prevention Work'
- 50 Jewkes, R., Willan, S., Heise, L., Washington, L., Shai, N., Kerr-Wilson, A., & Christofides, N. (2020) 'Effective design and implementation elements in interventions to prevent violence against women and girls', What Works to Prevent Violence Against Women
- 51 Reports of the Auditor General of Canada to the Parliament of Canada (2023) 'International Assistance in Support of Gender Equality—Global Affairs Canada'
- 52 The Expert Group for Aid Studies (2021) 'Invitation for proposals: A study of the implementation of Sweden's feminist foreign policy in partner countries', [https://eba.se/wp-content/uploads/2021/07/EBA\\_FFP\\_invitation\\_proposals.pdf](https://eba.se/wp-content/uploads/2021/07/EBA_FFP_invitation_proposals.pdf)
- 53 Thompson, L., Ahmed, S., Khokharl, T. (2022) 'Defining Feminist Foreign Policy'. [https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2019/04/ICRW\\_DefiningFeministForeignPolicy\\_Brief\\_Revised\\_v5\\_WebReady.pdf](https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2019/04/ICRW_DefiningFeministForeignPolicy_Brief_Revised_v5_WebReady.pdf)
- 54 Ibid.
- 55 Acheson, R., Gandenberger, M. (2015) 'Gender-based violence and the Arms Trade Treaty', Women's International League for Peace. – [https://www.sipri.org/commentary/blog/2019/inclusion-gender-based-violence-concerns-arms-transfers-decisions-case-arms-trade-treaty#:~:text=Article%20\(4\)%20of%20the,violence%20against%20women%20and%20children.](https://www.sipri.org/commentary/blog/2019/inclusion-gender-based-violence-concerns-arms-transfers-decisions-case-arms-trade-treaty#:~:text=Article%20(4)%20of%20the,violence%20against%20women%20and%20children.)
- 56 See 'The Gender Action Plan', UNFCCC, <https://unfccc.int/topics/gender/workstreams/the-gender-action-plan>
- 57 For example, see 'Scientists deliver 'final warning' on climate crisis: act now or it's too late', the Guardian, March 2023, <https://www.theguardian.com/environment/2023/mar/20/ipcc-climate-crisis-report-delivers-final-warning-on-15c>
- 58 See for example, The Generation Equality Forum's Action Coalition on Feminist Climate Justice blueprint [https://forum.generationequality.org/sites/default/files/2021-09/FACJ\\_AC%20.pdf](https://forum.generationequality.org/sites/default/files/2021-09/FACJ_AC%20.pdf)
- 59 Feminist Foreign Policy Working Group (2021). 'Be Brave Be Bold: Recommendations for Canada's feminist foreign policy'. Retrieved from: <https://www.amnesty.ca/sites/amnesty/files/FFP%20Be%20Brave%20Be%20Bold%20EN.pdf>
- 60 Kerr-Wilson, A., Gibbs, A., McAslan Fraser E., Ramsoomar, L., Parke, A., Khuwaja, HMA., & Jewkes, R. (2020) 'A rigorous global evidence review of interventions to prevent violence against women and girls', What Works to Prevent Violence Against Women and Girls Global Programme, Pretoria, South Africa.
- 61 Equality Institute (2019) 'Global scoping of advocacy and funding for the prevention of violence against women and girls', p. 11.
- 62 Government of the Netherlands, 'Highlights of a year of feminist foreign policy' <https://www.government.nl/latest/news/2023/05/30/highlights-of-a-year-of-feminist-foreign-policy>
- 63 <https://www.devex.com/news/mexico-releases-latin-america-s-first-feminist-foreign-policy-96363>
- 64 Philipson, D. and Velasco, A. (2022) 'Feminist Foreign Policy: A bridge between the global and local', Yale Journal of International Affairs
- 65 Staszewska, K., Miller, K., & Lever, E., (2020) 'Moving more money to the drivers of change: How bilateral and multilateral funders can resource feminist movements', AWID, Mama Cash, Count Me In!, p.8.
- 66 See <https://www.leadingfromthesouth.org/>
- 67 Canada, for example, commits to 'help governments and public servants to collect and analyze disaggregated data and evidence to support better decision making', while the USA commits to 'collecting and reporting on sex-disaggregated data and gender-related standard indicators'.
- 68 What Works to Prevent VAWG (2020) 'Economic and Social Costs of VAWG: Evidence Brief March 2020'.
- 69 See <https://women7.org/>

To find out more, please visit our website: <https://ww2preventvawg.org/>



 @WW2preventVAWG